الميثاق

تأسست عام ١٩٨٢م

العدد (١٣٤٢)
الاثنين ٢١ ربيع اول ١٤٢٨هـ
الموافق ٩ إبريل ٢٠٠٧م

رئيس التحرير
إسكندر الأصبحي

الميثاق.نت
موقع إخباري يمني يومياً على شبكة الإنترنت
البريد الالكتروني
contact@almethaq.net
www.almethaq.net

إشارات كاشفة

حسن احمد اللوزي

حكومة على مستوى التحديات وحكومات تشهد لها المنجزات

■ مع بداية مرحلة جديدة للعمل التنفيذي على مستوى السلطة العليا التنفيذية في الدولة بالنسبة للحكومة المؤتمرية الجديدة برئاسة الأخ الدكتور علي محمد مجور رئيس مجلس الوزراء لابد لنا نحن المؤتمريين أن نستشعر جسامة المسئولية الكبيرة التي تتصدى لها هذه الحكومة في حلقة مهمة من حلقات التطور الشامل لبلادنا سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وذلك لجسامة المهام الخطيرة التي سوف تتصدى لإنجازها في معركة وطنية وحضارية متواصلة وعبر رؤية تفصيلية جديدة عنواها «يمن جديد.. ومستقبل أفضل» وملامح وخصائص الصورة واضحة ومشرقة في البرنامج الانتخابي لفخامة الأخ رئيس الجمهورية الذي حاز به على ثقة الشعب في مواصلة قيادة المسيرة المباركة والتوجه قدماً في مواجهة التحديات الكبيرة والتي لاتعني فحسب الحفاظ على المكانة المرموقة العظيمة التي حققها المؤتمر وقيادته الحكيمة المقتدرة في قيادة التحولات الحضارية العظيمة الديمقراطية والتنموية وفي حياة شعبنا حتى امتلك الثقة الجماهيرية الغالية كما شهدت بذلك نتائج الانتخابات العامة الحرة والمباشرة في مراحلها السابقة والتي جعلت منه حزب الأغلبية دون منازع.. وإنما أيضاً يتمثل التحدي الأكبر في إضافة رصيد جديد من قبل الحكومة الجديدة لتلك المكاسب والمنجزات على كافة الأصعدة.. وبصورة جوهرية الوفاء العملي الصادق والكامل بإنجاز ما تضمنه البرنامج الانتخابي لفخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر بعد أن تحول البرنامج إلى وثيقة وطنية سارية النفاذ ومطلوبة الإنجاز وبصورة خاصة من قبل الحكومة التي هي السلطة التنفيذية العليا داخل الدولة قبل غيرها وهي المسئولية التي شدد عليها فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح سواءً في رسالته التي وجهها إلى الأخ الأستاذ عبدالقادر عبدالرحمن باجمال رئيس الوزراء السابق الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام أو في كلمته التوجيهية المهمة عند رئاسته أول اجتماع للحكومة عقب أدائها اليمين الدستورية أمامه في مستهل هذا الأسبوع وقد جاء في الرسالة المشار إليها تحديداً لموجبات تشكيل الحكومة الجديدة وهو اضطلاعها «بمهام المرحلة المقبلة والمضي قدماً في تعزيز النتائج الإيجابية التي تحققت سواء على صعيد التنمية والاستثمار واللذان سيكون لهما الأولوية في مهام الحكومة الجديدة أو على صعيد تطوير تجربة السلطة المحلية ومنحها المزيد من اللامركزية المالية والإدارية وتحقيق أهداف التنمية المحلية في الوحدات الإدارية بالجمهورية وتعزيز ما تحقق في مجال الإصلاحات التشريعية والقضائية والاقتصادية والمالية والإدارية وفي مجال الشفافية ومكافحة الفساد والإرهاب».

ولاشك بأن هذه الحكومة قادرة على أن تكون على مستوى هذه المسئولية التاريخية والتي سوف تؤسس خلال السنتين اللتين هما مجال عملها الزمني حتى الانتخابات التشريعية القادمة لتجسيد ذلكم الشعار المنسجم مع نبض كل القلوب المتفائلة.. وقد بدت الحكومة غنية بالخبرات والقدرات والكفاءات.. ومسلحة بالعلم.. والمعارف المتعددة.. ومنها الخبرات الاقتصادية والعلمية والقانونية والشرعية وتتوفر لها القدرات والمعارف الاجتماعية والثقافية والأمنية والعسكرية إلى جانب الخبرات الفنية والإعلامية والسياسية.

أي أنها حكومة في مستوى التحديات التي تواجهها بلادنا في مرحلتها الراهنة.. ومؤهلة للتعامل المقتدر مع كل الأهداف والمهام التي التزم بها الأخ الرئيس القائد تجاه الشعب في البرنامج الانتخابي بكل ما يمثله من رؤية واضحة للعمل في الحاضر والمستقبل.

- إنها حكومة تبدو كالبنيان المرصوص المتماسك.. لأن اختيارها كما أوضح وأكد فخامة الأخ رئيس الجمهورية والأخ رئيس مجلس الوزراء تم بدقة متناهية.. وبالاحتكام للكفاءة والتأهيل.. والخبرة.. بل والقدرة على تحمل المسئولية التنفيذية العليا الخطيرة في وطن يسير في طريق النهوض والتنمية المستدامة وإن أول ما يحتاج إليه هو العمل، وتوظيف كل قدرات وطاقات العمل والإنتاج من أجل التطوير والتغيير نحو الأفضل.

- وخاصة وأنها جاءت وتشكلت بإرادة مؤتمرية وقيادية عليا وحاجة وطنية داخلية خالصة لا شأن للآخرين بها ولا دخل لهم فيها وخاصة في هذا الزمن الوحدوي الديمقراطي الحر والمستقل وبعد أن تحررت الإرادة اليمنية من زمن طويل تجاوز كل الاحتمالات الخطيرة وصار أكبر وأقوى من كل الإملاءات.. فهذا التغيير حاجة مرحلية ليس لمجرد التغيير.. وإنما لغايات تم توضيحها بجلاء من قبل الأخ رئيس الجمهورية ومن أجل اعطاء المسئوليات القيادية حقها الكامل في الاستقلالية والتفرغ وخاصة بين مواقع المسئولية في الحكومة والمواقع القيادية العليا في تنظيمنا السياسي المؤتمر الشعبي العام.. ومن جهة ثانية لتنشغل هذه الحكومة بكل طاقاتها وقدراتها في أداء واجب الوفاء بالوعود الموثقة المسئولة في فترة قياسية لاتقبل التعطيل أو المراوحة وبعمليات إصلاحية واضحة ودقيقة وبإنجازات لبناء اليمن الجديد.. والتقدم بخطوات مدروسة نحو المستقبل الأفضل بحثها ويدفعها إلى ذلك رصيد كبير من الإنجازات المهمة التي حققتها الحكومة السابقة.. والحكومات المؤتمرية الرائدة التي تميزت كل واحدة منها ببصمات نوعية في بنية التطوير الذي شهدته بلادنا.. ومكاسب لايمكن أن يغفل عنها.. أو يتجاهلها إلاّ الجاحدون والمجبولون على مساوئ النكران.

قطرة ضوء

د. عبدالعزيز المقالح

بين بغداد ومقديشو

■ ليس المواطن العادي في الوطن العربي وفي العالم أيضاً بحاجة الى ثقافة منهجية تمنحه القدرة على تحليل الأحداث المتلاحقة ليصل الى النتائج الدقيقة لأبعادها ومؤثراتها، فقد صارت الأحداث من الوضوح الى درجة أصبحت معها قادرة على أن تشرح نفسها وتحلل مواقفها.. ومن هنا فإن ما يحدث في الصومال- من وجهة نظر المواطن العربي العادي- لا يختلف قليلاً أو كثيراً عما يحدث في العراق.. وما حل ببغداد قبل أربعة أعوام هو عين ما حل بمقديشو منذ أربعة أشهر.. احتلال أجنبي محمول ومقاومة شاملة هنا وهناك.. وصورة مشتركة تقدم نفسها ولا يحتاج المتابع لها لمعرفة حقيقتها ودوافعها الواضحة الى منهجية في الرؤية أو التحليل.

والمواطن العادي في الوطن العربي عندما يراجع الصورتين صورة بغداد ومقديشو لا يجد فارقاً يذكر، عملاء هنا يقفون مع الأجنبي في صد قوى المقاومة الوطنية، وعملاء هناك يشاركون قوات الاحتلال للفتك بمواطنيهم من رجال المقاومة.. جنود الاحتلال هنا في الصومال يتخفون وراء ما يسمى بقوات الحكومة المؤقتة، وجنود الاحتلال في العراق يتخفون وراء قوات الجيش والأمن العراقي المتفانية في خدمة الاحتلال.. الصورة تكاد تكون هي بلا فوارق ومن هنا يمكن الاستنتاج بأن المؤلف واحد والمخرج للمجزرتين واحد، وأن الاثيوبيين ليسوا في الصومال إلاّ امتداداً ورأس حربة للاحتلال الأمريكي الذي يسعى الى بسط نفوذه شرقاً وغرباً وجنوباً.

والعارفون أكثر بأمور المنطقة وما تختزنه من ثروات وما تدخره لها المطامع من إشكاليات يقولون أن مخطط بسط النفوذ المباشر قديم والبعض منهم يرجعه الى السبعينيات من القرن الماضي زمن مصطلح الانتشار السريع، والبعض الآخر يعود به الى سقوط الاتحاد السوفييتي وارتفاع درجة الاطماع بعد غياب المنافس الألد، وأياً كان وقت التخطيط للاستيلاء على الأرض العربية وما جاورها من مناطق قديماً أم حديثاً فالمهم أن المخطط خرج الى حيز الوجود وأصبح حقيقة واقعة تعاني منها شعوب المنطقة يستوي في ذلك الواقع منها في الاحتلال والذي ينتظر، وكل ما يقال من كلام عن الديمقراطية ونشر الحرية تبخر من أول يوم دخلت فيه قوات الاحتلال الى بغداد.. ولم تختلف النتيجة لدى العقلاء فقد كانت معروفة سلفاً قبل الغزو بسنوات.

الأهم من كل ما سبق أن التشابه الكامل بين ما يحدث في بغداد وما يحدث في مقديشو هو النموذج الذي يريد أنصار «الديمقراطية» و«الحرية» و«حقوق الانسان» تطبيقه في الوطن العربي وفي مناطق أخرى من العالم، واذا ما استمر المخرج الغبي في متابعة طموحاته وفي مواصلة غزواته الفاشلة فإن المزيد من سفك الدماء وقتل الأبرياء وتمزيق وحدة الشعوب سيكون هو النص الفعلي «لسيناريو» المعد سلفاً والذي لن يقف عند حدود هذه الدولة العربية أو تلك، بل سيمضي عاتياً مجنوناً يعصف بنفسه وبالأقطار سيئة الحظ التي وضعتها الأقدار في طريق مطامعه ونزواته، وعندئذ لا خيار للشعوب سوى المقاومة والانخراط في الدفاع عن الوطن والهوية بكل ما تملكه من قدرات وإمكانات.

بين ثقة المانحين وتشكيك أهل المعارضة

■ في الوقت الذي تعلن فيه العديد من الدول المانحة والمؤسسات الاقليمية والدولية التمويلية عن رفع سقف المساعدات والمنح والقروض المقدمة لدعم عملية التنمية في اليمن، تخرج علينا بعض الصحف والمواقع الالكترونية التابعة لأحزاب المعارضة بمعلومات وبيانات مغلوطة ومدسوسة وبعيدة كل البعد عن الصحة، بهدف تشويه الحقائق والاساءة الى الحراك التنموي والدبلوماسية الاقتصادية الناجحة التي أثمرت عن حشد دعم هائل وكبير وعلى كل المستويات لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة في اليمن.

ويثير الدهشة والاستغراب والتساؤل هذا التسابق الغريب من تلك الوسائل التي تدعي انتماءها للاعلام الحر والمستقل والمهني لترويج الأكاذيب والشائعات عن أداء الاقتصاد اليمني بغرض التشويش على ما تحقق من نجاحات اقتصادية ليس آخرها مؤتمر لندن للمانحين الذي عقد في العاصمة البريطانية لندن منتصف نوفمبر من العام الماضي.

التناقض بيّن وواضح بين ما تتناوله صحف ومواقع اخبارية عن الاقتصاد الوطني، وما تبرزه من تقارير وبين الدعم الدولي والاقليمي لسياسات وخطط وبرامج الحكومة التنموية والثقة بالاصلاحات المنجزة.. وما تتضمنه أجندة الاصلاحات الوطنية وهو ما يؤكد حرص شركاء التنمية في اليمن، المتزايد على تعزيز مسيرة التنمية في بلادنا ومواجهة التحديات التنموية، وتحفيز النمو الاقتصادي وتقليص البطالة وتوفير فرص العمل وليس أدل على ذلك من إعلان دول كألمانيا وأمريكا وفرنسا وبريطانيا والاتحاد الأوروبي زيادة المساعدات التي تقدمها بموجب برامج قطرية وتوقيعها بالفعل على الاتفاقيات الخاصة بهذا الشأن.. بل ويفضح عدم ثقة من يقف وراء هذه الأكاذيب والشائعات المغرضة، استعداد صندوق تحدي الألفية لمناقشة الخطة القطرية الخاصة بالمساعدات التأهيلية للصندوق الذي تأهلت إليه اليمن مؤخراً.

موقع الكتروني لعرض القضايا الواردة إلى المحكمة العليا

السماوي يحث القضاة على «الاجتهاد» والاستفادة من التكنولوجيا

■ دعا رئيس مجلس القضاء الأعلى قضاة المحكمة العليا إلى إبراز اجتهاداتهم القانونية والقضائية التي قد يخرجون بها أثناء دراستهم ومناقشتهم للقضايا الواردة إلى المحكمة العليا من مختلف محاكم الجمهورية.. وأكد على أهمية أن تكون هناك اجتهادات قانونية وقضائية خاصة بالمحكمة العليا.

وحث القاضي عصام السماوي رئيس المحكمة العليا رئيس مجلس القضاء الأعلى، قضاة المحكمة العليا إلى دراسة ملفات القضايا الواردة إليهم من مختلف الجوانب وأن تكون معمقة ومتأنية وأن تحاط بالعناية القصوى والرجوع إلى قواعد الشريعة الإسلامية والقوانين والتشريعات الأخرى. وشدد السماوي على إدخال التكنولوجيا الحديثة في العمل القضائي وأن لايظل العمل داخل المحكمة متقوقعاً كما كان في الماضي.. وقال ان المحكمة أنشأت مؤخراً موقعاً الكترونياً خاصاً لعرض مختلف القضايا الواردة إليها إضافة إلى الدراسات والبحوث القضائية التي تنجزها قضاة «العليا».

الروح الإيجابية.. وثقافة الثقة لا التشكيك

■ الروح الإيجابية لا السلبية هي ما نود أن تسود مجتمعنا.. ففي الأدب هناك النقد الأدبي الذي يقيم بموضوعية.. وفي السياسة من المتعين أن يكون التقييم موضوعياً أيضاً بما من شأنه أن يساعد المواطن على تبني موقفاً إيجابياً مؤيداً أو معارضاً..

وعندما نتأمل في ممارسة أحزاب المعارضة نجد تغليبها التشويش والتضليل في نقداتها.. غير أن الايجابية التي تعد عاملاً مساعداً وهادياً للجمهور في تبين طريق الحقيقة لا تتأتى بمثل هذه الممارسة.

يقتضي النقد أن يكون على أساس موضوعي وبدافع خدمة المصلحة العامة.. عنوانه المصداقية من أجل الموقف الايجابي الذي لايستقيم إلاّ على أساس من الثقة..

فحسب ثقافة الثقة لا الشك والتشكيك أنها أساس نهضة وتقدم المجتمعات.. نريد أن تسود هذه الروح وهذه الثقافة في مجتمعنا.

جامعة عدن تبحث محفزات الاستثمار في اليمن

■ عدن- أحمد حسن عقربي

■ تعقد في عدن خلال الفترة ١٠-١١ إبريل الجاري الندوة العلمية-بيئة ومحفزات الاستثمار في اليمن- تنظمها جامعة عدن تحت رعاية الأخ أحمد محمد الكحلاني محافظ المحافظة. وتناقش الندوة على مدى يومين ١٩ بحثاً ودراسة علمية مقدمة من باحثين من الجامعات اليمنية والمهتمين بشؤون الاستثمار ورجال الفكر الاقتصادي والجهات ذات العلاقة.

وفي تصريح للدكتور فؤاد راشد عميد كلية العلوم الإدارية بجامعة عدن عضو اللجنة التحضيرية للندوة أوضح ان الندوة تهدف إلى تشخيص واقع المناخ الاستثماري الراهن في اليمن وابراز المجالات الواعدة بالاستثمار ودراسة واقع التشريع اليمني ومدى ملائمته لوجود بيئة استثمارية ناجحة وتوافقه مع الاتفاقيات الإقليمية والدولية واظهار المتطلبات الأساسية والضرورية لإيجاد مناخ استثماري حقيقي.

أكثر من ١٢٠ مليوناً لحالات الرعاية الاجتماعية بالمحويت

■ بدأ مكتب الهيئة العامة للبريد والتوفير البريدي بمحافظة المحويت صرف مستحقات الربع الأول للعام الحالي ٢٠٠٧م للحالات المستفيدة من الرعاية الاجتماعية والبالغ عددها (٤٣٩) حالة موزعة على مديريات المحافظة بمقدار ١٢٠ مليوناً و٩٠٦ آلاف ريال..وقالت الهيئة ان اللجان الميدانية بالصرف باشرت عملها عبر النزول الميداني الى المديريات والعزل والقرى وذلك بهدف التأكد من وصول المستحقات الى أيدي المستفيدين مباشرة.

منتصف إبريل الجاري

الجهاز المركزي للاحصاء يعقد اجتماعين مع المعنيين بالأنظمة الاحصائية محلياً وإقليمياً

□ كتب/ نجيب شجاع الدين

■ تحتضن العاصمة صنعاء الأسبوع القادم فعاليات المنتدى الثالث لتعزيز القدرات الاحصائية العربية والاجتماع التمهيدي العالمي لقياس التطور في المجتمعات.. المزمع عقدهما خلال الفترة ١٧-١٩ إبريل الجاري.

وذكر الجهاز المركزي للاحصاء في بيان- حصلت «الميثاق» على نسخة منه- أن هذين الاجتماعين سيتم فيهما جمع كل المعنيين في الأنظمة الاحصائية على المستويين المحلي والاقليمي بغية خلق الحوار والتنسيق ومساعدة كل قطر لوضع خطة عمل لتحسين أسلوب اتخاذ القرار المستند إلى المعلومة..

وأكد الجهاز ان هذه المنتديات الإقليمية التي ترعاها رابطة (باريس ٢١) تأتي بهدف مراجعة التقدم في تصميم وتنفيذ الاستراتيجيات الاحصائية الوطنية في البلدان العربية وجهود تمويل تنفيذها.. وتعزيز الحوار بين شركاء التنمية على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية كمنتجين ومستخدمين للاحصاءات للتحاور حول القضايا الاحصائية المختلفة.

ندوة إقليمية لزيادة الوعي المجتمعي تجاه إعاقة التوحد

□ صنعاء- «الميثاق»

■ برعاية دولة الاستاذ عبدالعزيز عبدالغني رئيس مجلس الشورى، وتحت شعار «معاً لمواجهة إعاقة التوحد» ينظم مركز سحر لإعاقة التوحد بصنعاء في الفترة (١٦-١٨) إبريل الجاري، ندوة إقليمية متخصصة تناقش أوضاع الأطفال المصابين بهذا النوع من الإعاقة.. وإمكانية توفير الإمكانات والبرامج والتسهيلات الرعائية لهم..

قالت الأخت سعاد الإرياني- مديرة المركز- لـ«الميثاق» ان الندوة ستتطرق إلى أسباب ومسببات الإعاقة.. خاصة في ظل غموض الرؤية عن الأسباب المؤدية إلى هذه الإعاقة..

إضافة إلى استعراض تجارب الدول المشاركة من «السعودية، الكويت، والأردن وغيرها».. إلى جانب الجهود المبذولة وتجربة اليمن في هذا المجال..

مشيرة إلى أن الورشة التي يحضرها عدد من الأطباء والخبراء والمختصين في صندوق المعاقين ووزارة الشؤون الاجتماعية- تهدف إلى زيادة الوعي المجتمعي تجاه هذه الاصابات وأهمية زيادة الدعم لهذه الفئة وتوفير كافة احتياجاتها التشخيصية.. كما سيتم بحث كيفية التوسع بإنشاء مراكز تهتم بالمصابين في المحافظات، وإمكانية تدريب كادر متخصص يقوم على رعاية هذه الفئة.

عشرات الآلاف من الدولارات المزوَّرة وصاحبها.. في قبضة رجال الأمن

■ عشرات الآلاف من الدولارات المزيفة- المزورة- بحوزة رجل وقع في قبضة رجال الأمن بمحافظة حجة.

وقال علي محمد الطبالة مدير أمن المحافظة، في تصريحه لـ«سبأ»: إن الأجهزة الأمنية تلقت بلاغاً من أحد الصرافين عن شخص استبدل لديه مبلغ ٢٠ ألف دولار أمريكي بأرقام مختلفة موديل ٢٠٠٣م واتضح بعد فحصها أنها مزورة، وباشرت أجهزة الأمن التحري والمتابعة.. حتى تم القبض على الشخص المذكور، وبحوزته ١١ ألف دولار أمريكي مزوره، في إحدى نقاط المحافظة، عند مدخل مدينة حرض وهو يحاول الهروب باتجاه الحديدة. مدير أمن حجة نوه بجهود رجال الأمن للحد من مظاهر التهريب والغش التجاري وتزوير النقود والعملات.. تحية لعيون الوطن.

تجربة اليمن في مكافحة الفساد بمنتدى جوهانسبرج

□ صنعاء-«الميثاق»:

■ تناولت المشاركة اليمنية في المنتدى الدولي الخامس لمكافحة الفساد وحماية النزاهة المنعقد في «جوهانسبرج» جنوب افريقيا.. مختلف الاجراءات والتوجهات الاصلاحية لليمن والتوجه العام لتجفيف منابع الظاهرة.. وانشاء هيئة وطنية عليا وإصدار قانون خاص معين بتحجيم الفساد ومنع انتشاره.

وفي تصريح لـ«الميثاق» أكد الدكتور عبدالله السنفي رئيس الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة أن المنتدى مثل محطة تقييمية مهمة على صعيد معرفة توجهات واتجاه دول العالم قاطبة لاستئصال هذه الافة.

مضيفاً أن هناك ومن خلال استعراض تجارب الدول، امكانية للاستفادة من بعض التدابير الهادفة الى تجفيف منابع الفساد وبشكل أفضل وبما يمكن اليمن من الوفاء بالتزاماتها تجاه الاستحقاقات الدولية.

في مكافحة هذه الظاهرة في ضوء اتفاقية الأمم المتحدة بهذا الخصوص.

مركز متخصص لدراسة السياسات العامة

■ السياسة كمرشد للقرارات الخاصة بمشكلة ما أو ميدان معين هي ما اصطلح على تسميته بالسياسات العامة والتي عادة ما تأخذ شكل برنامج عمل لسلطة أو لعدة سلطات حكومية.. وتشتمل على عدة مجالات كالتعليم والصحة والاقتصاد والدفاع والأمن والشئون الخارجية.. الخ.. وتتميز بمجموعة من التدابير وبمضمون محدد وتتضمن عناصر لاتخاذ القرار..

وتعد السياسات العامة من التخصصات العلمية الحديثة ذات الأهمية التي حدت بعديد من البلدان إلى إنشاء مراكز متخصصة لدراستها حكومات وأحزاباً..

وهناك أسباب مهنية تفرض دراستها فمن شأن ذلك الانتهاء إلى توصيات تتصل بماهية السياسات الملائمة لتحقيق الأهداف المرجوة، كما أن هناك أسباباً سياسية تفرض دراستها بغرض التأكد من أن الدولة تتبنى الأفضل من السياسات لتحقيق الأهداف العامة فضلاً عن دراسة الأداء الحكومي في شتى الميادين..

وتأتي أهمية تحليل السياسات العامة ليس فقط في توضيح الآثار المترتبة عليها سواءً قبل تنفيذها أو بعد التنفيذ، ولكن أيضاً في تقييمها وما يترتب على ذلك من اقتراح بدائل وتفضيلات من بين الحلول المختلفة لمشكلة ما أو مجال معين..

هذه دعوة لإنشاء مركز متخصص لدراسة السياسات العامة.